الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

تصدر كل يوم اثنين
2022\10\10

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان
منصور حكمت

رئيس التحرير: أحمد عبدالستار | WP-IRAQ.COM | العدد: 135

شكرا لكم «لطفكم»، ولكن لتكف أياديكم عن النساء!

فارس محمود

«لك الحق في أن تضرب زوجتك. ولكن في حالة واحدة، يعني في حالة واحدة. وحتى لو وجدتها تخونك في وسط بيتك، ليس لك حق ضربها. ... يحق لك ضرب زوجتك اذا طلبت منها ممارسة الجنس وهي رفضت. وبعدها نصحتها، ولم تقتنع. وهجرتها، ولم يفد. هنا تستطيع ضربها ولكن بشرطين وبدون قصد الانتقام: وأن لا تترك أثرا في مكان الضرب، والثاني اذا كان الضرب يمكن ان يغيّر سلوكها .... والا فلا داعي للضرب» أعلاه هو حديث فيديوي لشاب من الممكن أن يكون في أواخر العشرينات من العمر ترتسم على كل ملامحه المدنية من حيث الملبس والهيئة بحيث لا تظن ان مثل هذا الحديث لمثل هكذا شاب. عرض حديثه بزهو وثقة باديين مع قليل من الجهامة الذكورية وكانه يعرض منجزاً للشباب والبشرية! العنف الجسدي ليس الشكل الوحيد للعنف!

بدءاً، نشكر «لطف» صاحب الفتوى الشاب الحريص على أن لا يكون الضرب «عنيفاً» وأن يكون من «الخفة» بحيث «لا يترك أثراً». أنه يعتقد ان «لا يترك اثر» هو أمر كافٍ لنيل المقبولية والمشروعية. من الواضح مدى ضيق أفق صاحبنا، الذي هو ضيق أفق حركة وتقليد ذكوري أكثر مما هو ضيق أفق شخصي، بحيث يتصور ان «العنف الجسدي» هو العنف الوحيد في هذا العالم. ان الامر لا يستدعي قراءة كتب علم اجتماع او علم نفس او الحقوق، بل فقط ان يلقي المرء نظرة عابرة على حياة الانسان عموماً والنساء خصوصا، ناهيك عن العراق، حتى يدرك ان العنف المعنوي و»عنف لغة الجسد» هو ليس باقل ايلاماً للمرأة والانسان، إن لم يكن أعظم في أحيان كثيرة. الازدراء والاهانة والنبذ والتوبيخ والتنمر والاستصغار والاحتقار وغيرها من اشكال العنف «المعنوي»، وهو اقل ما تواجهه المرأة في أوضاع مثل هذه، وليست باقل إيذاءً وايلاماً. ان لم يبلغ المجتمع البشري قبل اكثر من ١٤٠٠ عام من التطور العلمي والقيمي والانساني بحيث يكون للغة الجسد والعنف المعنوي مكان في تلك المجتمعات وليس هناك ثمة اعتراض أو نقد جاد لهذه المسألة آنذاك، ليس لدينا شيئا نقوله او «انتقاد اخلاقي» بحق ذلك الامر وذلك المجتمع. بيد اننا نعيش اليوم في القرن الواحد والعشرين، قرن التطور العلمي والتكنولوجي والمفاهيمي والقيمي والانساني الهائل، وهذا بحد ذاته يجعل من غير المناسب اطلاقاً، والمتخلف الحديث بتلك اللغة ومفاهيمها البالية. ان كان «بلال الحبشي» و»ابو لهب» عاشا في عصر غير عصرنا، عصر العبيد والبادية وجلافة البادية و قساوة الصحراء و»أكل الالهة التمرية» وغياب العلم والمدنية والتقدم، فلماذا يردد صاحبنا مقولات عصرهم وهو في عصر الانترنيت وتويتر والتيكتوك وعالمية وكونية حقوق الانسان وقيم المساواة والحرية واندغام العالم وتحوله الى قرية فعلا؟! ما مصلحته في تلك القيم المتهافتة؟! ما الذي أغراه فيها؟! ما «الخير» الذي وجده فيها؟! من الجدير بالذكر ان حتى هذا «اللطف» والضرب «الخفيف» لم يأتي الا جراء الضغط الانساني العالمي على تلك العبارات التي تتحدث عن «اضربوهن» بوصفه امر معادي لإنسانية الانسان. انه جراء ضغط وافلات الراس من مازق تعامل الاسلام مع المرأة وتبيض وجه الاسلام وادامة عمره.

التتمة ص٢

الجمهورية الاسلامية هي الرابح من حرب قبل أوانها!

في هذه الايام، تبث وسائل الاعلام المجازية وبعض القنوات التلفزيونية الفارسية وقوى المعارضة برامجاً حول ضرورة اللجوء الى الأسلحة ضد القوى القمعية للنظام. ثمة تحريض كبير يدعوا الجماهير الى شن حرب مسلحة ضد السلطة. ليس ثمة شك في أن جماهير منتفضة تعيش وتعاني جرحاً ينزف طيلة أربعين عاماً ونيف في ظل أكثر السلطات الكالحة والمعادية للإنسان، جماهير عليها ان تدفع أفدح الأثمان لنيل ابسط الحريات، بل وحتى تدفع حياتها ثمناً، هي محقة في الالتجاء لأي وسيلة وسلاح للدفاع عن نفسها وإلحاق الهزيمة بالعدو. بيد ان ارسال الشباب دون أي استعداد، بدون تنظيم كاف وضروري، دون قدرة انتصار هذا الصراع لحرب مبكرة وقبل أوانها مع نظام مسلح من راسه لأخمص قدميه، ان لم يكن من أجل الحاق الهزيمة بها، فهو دون شك سياسة غير مسؤولة و مخادعة. ان المنتصر من هذه الحرب المبكرة وقبل أوانها هو الجمهورية الإسلامية قبل اي طرف آخر.

تحتاج حركتنا في الاوضاع الراهنة أن تتحول الى اقصى درجات الجماهيرية وبقوى مليونية أكثر وأكثر. انها بحاجة للوحدة المنظمة ومنظمة في لجان ثورية، في مجالس محلات العمل والمعيشة ومحلات المدن. انها ضمانة النصر في أية حرب. لا يمكن ارسال جيش بدون أقصى قواه واقتدار وتنظم النصر. ان اطلاق صافرة الالتجاء للسلاح، قبل الاعداد للانتصار هو رمي الجماهير في حرب معروف هزيمتها من الان. ان خلف هذه «الراديكالية» الظاهرة والحث على الحرب للنصر هو فتح الأبواب أمام اغراقها بالدماء على أيدي الرجعية الحاكمة وأية قوى رجعية. ان سورية وليبيا هما آخر نماذج هذه السياسة وهذه «الراديكالية» و»التعطش» للنصر «السريع» و»قليل الكلفة».

ان اعطاء الأوامر والدعاية للجوء الى أدوات الحرب وشبه الحربية، قبل التحضير والتهيؤ لانتصارها، لا يتعدى مغامرة، وتتحول الى أحد العوائق أمام حضور الجماهير في الميدان وتوسع حضورها ومليونيتها في المدن، ويطلق الأيادي للقتل والقمع الوحشي وأيادي القوى العالمية لإغراق ثورة الجماهير بالدماء تحت مسميات «تدخل انساني» و»الدفاع عن جماهير ايران»!

ليس ثمة شك في ان هذا النظام مسلح تماماً، وبالتالي، يمكن الاطاحة به عبر انتفاضة مسلحة. ولكن دعوا الشوارع ومحلات عمل ومعيشة العمال والكادحين والنساء والشباب تعم بعشرات ومئات الالاف والملايين من الجماهير! دعوا الجماهير ان تتوحد في المحلات، الجامعات، المعامل و... دعوها لتشكل مجالسها من اجل ارشاد حرب اليوم وممارسة ارادة غدها. إذا لم تنشدوا نيل السلطة على حساب التضحية بالجماهير، إذا لم تنشدوا الحاق الهزيمة في الثورة المقبلة مثلما جرى على ايدي الثورة المضادة في ١٩٧٩، دعوا هذه الحركة ان تستعد بكل قواها للانتفاضة.

لا تلعبوا بمصير المجتمع، بهذه الثورة وبحياة جيل متعطش للحرية.

أيتها الجماهير التحررية!

يدعوكم الحزب الحكمتي (الخط الرسمي) لتنظيم مجالس الجماهير.

ان ضمانة انتصاركم هي قوتكم الموحدة في المحلة والمدينة والمعمل، في مجالسكم الجماهيرية. مجالس تضع على عاتقها مسؤولية قيادة وتوجيه الصراع القائم ولا تفسح المجال لأية نزعة مغامراتية من قبل أية قوة رجعية. اشرعوا بتنظيم مجالسكم الجماهيرية للتوجيه وللدفاع عن انفسكم ومن أجل انتصار الثورة ولتنتزعوا مصيركم!

الحزب الحكمتي (الخط الرسمي)

٣ تشرين الاول-اكتوبر ٢٠٢٢

الصفحة الثانية

(بمناسبة اليوم العالمي لإلغاء عقوبة الاعدام ١٠ اكتوبر)

مقابلة مع منصور حكمت

(بمناسبة اليوم العالمي لإلغاء عقوبة الاعدام ١٠ اكتوبر):
عقوبة الإعدام أبشع أشكال القتل المتعمد!

(مجلة خاوران في حوار مع منصور حكمت)

ترجمة: يوسف محمد

النص التالي هو نص المقابلة التي أجرتها مجلة «خاوران» الفصلية، وهي نشرة «منظمة الدفاع عن السجناء السياسيين الايرانيين» في عددها السابع الصادر خريف عام ٢٠٠٠ تحت عنوان «لماذا عقوبة الإعدام؟ رؤية منصور حكمت لمقولة إلغاء الإعدام». وقدمت المجلة لموضوعها بهذه المقدمة. الموضوع التالي هو ردود وإجابات منصور حكمت على أسئلتنا المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام والمعدة أصلاً لنشرها في كتاب لم يكتمل بعد بعنوان «لماذا إلغاء الإعدام». ولكن نظراً لعدم إكتمال الكتاب المذكور رأينا من المناسب إدراجها في «خاوران». ولايسعنا إلاّ أن نقدم شكرنا لمنصور حكمت الذي أجاب على طلب المقابلة رغم المعضلات العديدة.

خاوران: تحدث الحزب الشيوعي العمالي في وثائقه الرسمية بصراحة عن ضرورة إلغاء الإعدام، فمن أيّ منظار ومن أية زاويةٍ وبأي تحليل استنتجتم ضرورة إلغاء الإعدام؟

منصور حكمت: عقوبة الإعدام هي الاسم الحكومي لكلمة القتل. فالأفراد يقتلون بعضهم البعض، ولكن الحكومات والدول تعاقب الأفراد بحكم « الإعدام». وينبع مطلب إلغاء الإعدام ومنع القتل كلاهما من نفس السبب، أي معارضة القتل المتعمد مع سبق الإصرار والترصد من قبل شخص ما لشخص آخر. وسواءً أقام بهذا القتل حكومة معينة أو مرجع ذو صلاحية فلن يغير من حقيقة الأمر أبداً، وهي أننا نواجه حالة قتل متعمد. عقوبة الإعدام هي أبشع وأقذر أشكال القتل المتعمد وأشدها سخافة. لأن ثمة مؤسسة سياسية تقرر أمام الناس وتعلن مسبقاً على الملأ وبأقصى درجات اللامبالاة وبرود الأعصاب والشعور بالحقانية عن قرارها في قتل شخص وتعلن أيضاً اليوم والساعة التي ستقوم فيها بهذا الأمر.

خاوران: بإلغاء عقوبة الإعدام، كيف يتم معاقبة الجناة القتلة؟

منصور حكمت: إنه سؤال مثير. بإلغاء عقوبة الإعدام فإننا نقف منذ البداية بوجه قاتل متعمد، وأعني الدولة، التي لم تعاقب أبداً بسبب إقترافها للقتل. وما يشيعه سؤالكم هو التصور بأن عقوبة الإعدام أبتدعت من أجل معاقبة القتلة. أو بأن المشرعين يرون بعد تأنٍ وتفكير بأن الإعدام مناسبة للرد على جريمة القتل. ولكن عقوبة الإعدام لاتربطها أية صلة بمسألة القتل في المجتمع. فهي لها تاريخها الخاص.

التتمة ص٣

مقطع من « بمناسبة ثورة ٢٥ أكتوبر ١٩١٧»

لينين

بقدر ما يبتعد عنا هذا اليوم العظيم، بقدر ما يزداد دور الثورة البروليتارية في روسيا اتضاحا و بقدر ما نتأمل بمزيد من التعمق أيضا تجربة نشاطنا العملية، مأخوذة بمجملها.

و من الممكن عرض هذا الدور و هذه التجربة بلمحات في غاية الإيجاز - هي بالطبع أبعد من أن تكون كاملة و دقيقة - على النحو التالي.

إن مضمون الثورة الديموقراطي البرجوازي، هو تصفية العلاقات الاجتماعية (النظم، المؤسسات) في البلد من خصائص القرون الوسطى، من القنانة، من الإقطاعية.

أيا كانت أهم الظاهرات، البقايا، الرواسب من القنانة في روسيا عشية ١٩١٧؟ الملكية، الفئات المغلقة الحاكمة، التملك العقاري و التمتع بالأرض، وضع المرأة، الدين، اضطهاد القوميات. خذوا أيا من "إسطبلات أوجياس" هذه المتروكة، و نقول هذا للمناسبة، إلى حد ملحوظ، غير منظفة بصورة تامة من قبل جميع الدول المتقدمة حين قامت بثورتها الديمقراطية البرجوازية، منذ ١٢٥ سنة و ٢٥٠ سنة و أكثر (١٦٤٩ في انجلترا)،- خذوا أيا من إسطبلات أوجياس هذه، تروا أننا نظفناها كليا. ففي نحو عشرة أسابيع، لا أكثر، منذ ٢٥ تشرين الأول - أكتوبر (٧ تشرين الثاني - نوفمبر) ١٩١٧ حتى حل الجمعية التأسيسية (٥ كانون الثاني - يناير ١٩١٨)، فعلنا في هذا المضمار ما يزيد ألف مرة عما فعل الديمقراطيون و الليبراليون البرجوازيون (الكاديت) و الديمقراطيون البرجوازيون الصغار (المناشفة و الاشتراكيون - الثوريون) في ثمانية أشهر من حكمهم.

خذوا الدين، أو غياب الحقوق للمرأة ، أو اضطهاد القوميات غير الروسية و عدم مساواتها في الحقوق. و كلها قضايا تتعلق بالثورة الديموقراطية البرجوازية. إن تافهي الديموقراطية البرجوازية الصغيرة قد ثرثروا حول هذه الموضوعة طوال ثمانية أشهر. و ليس ثمة بلد واحد، بني أرقى البلدان في العالم، حلت فيه هذه المسائل إلى النهاية في الاتجاه الديمقراطي البرجوازي. أما عندنا فقد حلها إلى النهاية تشريع ثورة أكتوبر. لقد حاربنا الدين و نحاربه حقا، و منحنا جميع القوميات غير الروسية

التتمة ص٣

لتكف ايادیکم عن النساء!

فارس محمود

ان سؤالاً يطرح نفسه هنا من أين أتى بمثل هذا الحكم؟! من الذي خوّله أو خوّل غيره للإتيان بمثل هذه «الفتوى». من الذي أجاز لهم ان يقرروا «ما ينبغي القيام به» او «ما لا ينبغي» في موضوع يتعلق بأثنين حرين ومستقلين، بأمر شخصي بحت لاثنين! أمراً يتعلق بإحساسهم ومشاعرهم الخاصة والصرفة، مشاعر لا تتعلق بأي طرف اخر، وبأية قوانين وتقاليد واعراف اخرى ما عدا الاحترام التام للطرف المقابل ولجسده! من أين أتوا بهذا الحق وهذه الصلاحية؟! ان هذا معروفاً هي تقاليد مرحلة العبودية والتفوق الذكوري لما قبل مئات الاعوام. وهل يدرك هؤلاء معاناة المرأة وجرح كرامتها من مرارة هذه المفاهيم المغرقة بالتخلف. «حاجة الرجل الجنسية» خط أحمر! ثمة سؤالاً اخراً يطرح هنا: ما هو هذا الخط الاحمر للرجال بحيث انهم على استعداد للتغاضي عن كل شيء الا موضوعة غريزة الرجل و«جنس الرجل» بحيث انه على استعداد للتغاضي عن رؤية امراته في الفراش مع شخص اخر دون ان «يضربها» (وهو الشيء الصحيح، وقصدي فيما يتعلق بالضرب وليس مسالة ان يتغاضى او لا يتغاضى، فهذا أمره الشخصي) ولكن لا يقبل منها اطلاقا رفض دعوته لها لـ«فراش الزوجية»؟! ما الذي يجعل الحاجة الجنسية للرجل هي خط احمر بحيث تصاغ كل هذه «النظريات-الفتاوى» من أجل ذلك، والادهى من هذا يتفنن اخوته الاكبر من شيوخ ورجالات دين بإصدار فتاوي تعليق النساء من أثدائهن «يوم الحساب» (ياللسادية!!) لرفضهن طاعة حاجة الزوج أو جراء اغضاب زوجهن او «نام زوجهن وهو غاضب» جرائها؟! انه لا يتعدى الحقوق الذكورية والمنظومة الذكورية.

ولكن لو قلبنا المعادلة، اي لو وجهنا السؤال لهذا الشاب «المفتي»: ماذا لو كان الامر على العكس؟! اي ماذا لو رفض الرجل، لأي مبرر كان، (وهو من حقه الطبيعي دون شك بوصفه مثلها طرفاً حراً!) طلب زوجته وتلبية حاجتها ورغبتها؟! هل يحق لها ان تضربه حتى ولو كان «ضرباً خفيفا»؟! لا يتحدثون عن هذا، لسبب بسيط ان حاجات المرأة غير واردة في مثل هذا التقليد الاسلامي. فالمرأة هي وعاء لتلبية حاجات الرجل والسهر على حاجات الرجل، لا اكثر! والدليل على كلامي هو تلال من الصفحات وعشرات الالاف من الخطب حول وعود الجنة بعشرات الالاف من الحوريات والغلمان و.... وليس هناك كلمة واحدة تجيب على ما للمرأة في الجنة؟! ما بين الفرح والاغتصاب.... عالم! من جهة أخرى، الجنس، سواءً أكان داخل المؤسسة الزوجية

التتمة ص الاخيرة

« بمناسبة ثورة ٢٥ أكتوبر ١٩١٧»
لينين

جمهوريات أو مقاطعات مستقلة ذاتيا خاصة بها. و لم تعد روسيا تعرف هذه السفالة، هذه الشناعة، هذه الدناءة، ونعني بها انعدام الحقوق أو عدم المساواة في الحقوق بالنسبة للمرأة، هذه البقية المنفرة المتبقية عن الإقطاع و القرون الوسطى، و المرممة في جميع بلدان الكرة الأرضية، دون أي استثناء، من جانب البرجوازية الجشعة و البرجوازية الصغيرة البليدة و المذعورة.

هذا هو مضمون الثورة الديموقراطية البرجوازية. منذ مائة وخمسين سنة و مائتي وخمسين سنة، وعد زعماء هذه الثورة (و هذه الثورات ، إذا تناول الكلام كل نوع قومي عن نموذج مشترك) التقدميون الشعوب بتحرير الإنسانية من امتيازات القرون الوسطى، و عدم مساواة المرأة ، و الصلاحيات الممنوحة من جانب الدولة لهذا الدين أو ذاك (أو "لفكرة الدين" ، "النزعة الدينية" بوجه عام)، وعدم المساواة بين القوميات. وعدوا، ولم يفوا بهذا الوعد. و لم يكن في مقدورهم أن يفوا به، لأنه حال بينهم وبني الوفاء به "احترام"... "الملكية الخاصة الكلية القداسة". إن ثورتنا البروليتارية لم تكن هذا "الاحترام" الملعون لهذه البقايا من القرون الوسطى، الملعون ثلاث مرات، و لهذه "الملكية الخاصة الكلية القداسة".

و لكنه، توطيدا لمكتسبات الثورة البرجوازية الديموقراطية في صالح شعوب روسيا، كان يتعين علينا أن نمضي إلى أبعد. و هذا ما فعلناه. فقد حللنا قضايا الثورة البرجوازية الديموقراطية عرضا، خلال السير، بوصفها "نتاجا ثانويا" لعملنا الرئيسي و الحقيقي، لعملنا الثوري، البروليتاري، الاشتراكي. فالإصلاحات، كما قلنا دائما، نتاج ثانوي للنضال الطبقي الثوري. و الإصلاحات الديموقراطية البرجوازية، كما قلنا و أثبتنا بأفعالنا – نتاج ثانوي للثورة البروليتارية، أي الاشتراكية. و نقول بالمناسبة أن جميع إضراب كاوتسكي و هلفردينغ و مارتوف و تشيرنوف و هيلكويت و لونغه و ماكدونالد و توراتي و سائر أبطال الماركسية "الثانية و النصف" لم يستطيعوا إدراك هذه العلاقة بين الثورة الديموقراطية البرجوازية و الثورة البروليتارية الاشتراكية. إن الأولى تتحول إلى الثانية. و الثانية تحل، عرضا، قضايا الأولى. و الثانية توطد عمل الأولى. و النضال، النضال وحده، هو الذي يقرر إلى أي حد تنجح الثانية في تجاوز الأولى.

بمناسبة اليوم العالمي لإلغاء عقوبة الاعدام...

وتشكل حقوق وحدود سلطات الدولة المعاصرة مقابل الناس إمتداداً لحقوق وحدود سلطات دول الأمس. فحين يقوم الآغا محمد خان قاجار بجمع آهالي أحدى المدن ويقوم بقتلهم، فأن لم يكن بصدد معاقبة شخصٍ ما لجرم إرتكبه. وحين يقتلون سارق الحصان في أمريكا أو الجندي الهارب فإنهم ليسوا بصدد معاقبة شخص ما بالمعنى القضائي للكلمة. بل إنهم ببساطة تامة يريدون إسكات الناس، يريدون إخضاع أولئك الناس لمقرراتهم وقوانينهم. إنهم يريدون إخافة وإرهاب الناس. ويريدون ممارسة الحكم والسلطة. وفي نفس عالمنا المعاصر لايشكل الإعدام عقوبة فقط لجريمة القتل، بل هو عقوبة الممارسات الجنسية الممنوعة، عقوبة الإحتكار، عقوبة الإيمان بالأهداف الإشتراكية، عقوبة تأسيس الأحزاب المعارضة، عقوبة السخرية من الله والنبي والإمام، عقوبة الجنس المثلي وغير ذلك أيضاً. وقد شكل قتل الحكام للأهالي منذ ظهور المجتمع ركيزة أساسية في عملية إخضاع الناس وما زال كذلك أيضاً. ويعود تاريخ عقوبة الإعدام لا إلى النقاشات والإطروحات الحقوقية القضائية حول الجريمة والعقاب، بل الى تاريخ السلطة الطبقية والدولة. واليوم مازالت الدول والحكومات تقتل مواطنيها. لذا ينبغي الوقوف بوجه ذلك. إنكم تسألون إذا لم تكن هناك عقوبة إعدام فما الذي ينبغي فعله بالقتلة؟ إنني أقول أن قتل القاتل هو إعادة وتكرار للقتل. ونحن نقول أن هذا العمل لاينبغي القيام به أبداً. أما ماالعمل الآخر الذي ينبغي القيام به فإن هذا مرهون بالفلسفة القضائية للمجتمع. ففي نفس هذا النظام الموجود يمكن سجن القاتل. وربما من الممكن في مجتمع مثالي حماية الناس من تكرار الجريمة وجعل الجاني يدرك قبح وبشاعة العمل الذي قام به حتى من دون الإضطرار لسلبه حريته. وربما من الممكن القيام بعمل في مجتمع مثالي بحيث لن تقع جريمة قتل متعمد.

خاوران: كيف سيتعامل الحزب الشيوعي العمالي الايراني مع حرس الثورة الايراني والأشخاص الجلادين الذين يتم أسرهم في مواجهة ما، حين يتضح أن أياديهم ملطخة بدماء الناس؟

منصور حكمت: في القوانين التي نتطلع لها ونسعى لتحقيقها ليس هناك وجود لعقوبتي الإعدام والسجن المؤبد. ويفترض أن يحكم أولئك الأشخاص بالسجن والعمل إعادة تأهيلهم وإصلاحهم كي يتم إعادتهم الى أحضان المجتمع والقيام بأمر بحيث يصفح عنهم الناس.

خاوران: مع عدم إعدام القاتل، كيف يتم تطبيق العدالة بالنسبة لعائلة المقتول؟

منصور حكمت: إن مسألة أن عائلة المقتول صاحبة الدم، والعدالة هي ما تطالب به من المجتمع، هي مفهوم عشائري ورجعي ولايمكن القبول به أبداً. لايمكن نكران الحزن والأسف الذي تعانيه عائلة المقتول. ولكن إذا كان الإعدام من أجل التخفيف من حزن وأسف الأفراد أمراً مشروعاً، لماذا لايكون القتل بحجة مشاعر مشابهة أمراً غير مشروع؟ هل بإمكان شخص ما القيام بقتل شخص آخر تسبب في إهانته وإهانة كرامته، أو تسبب في خراب بيته، أو تسبب في إدمانه على المخدرات، أو تسبب في فشله وهزيمته، أو تسبب في تشرده، من أجل التخفيف عن مشاعره المريرة وإحساسه النفسي بالألم الداخلي؟ هل تسمح الدولة بالقتل وتقبل بشرعيته بحيث يراجعها الأفراد من أجل الحصول على الحق في الإنتقام والثأر؟ هل أن العدالة هي مفهوم بديل ومرادف للثأر العشائري؟ وفيما يخص العدالة ربما سأتكلم بالتفصيل عنها في فرصة أخرى. فهذه المقولة ليس كما يتصور الآخرون بأنها موضوعية وتتجاوز التعريف الطبقي وتقف فوق الطبقات.

خاوران: ألا يشكل إلغاء الإعدام سبباً في إرتفاع معدلات الجريمة في المجتمع؟

منصور حكمت: كلا. بل بالعكس. ومثلما قلت فإن بداية الأمر هي التصدي لقائمة طويلة من عمليات التي تقوم بها الدول والحكومات. فالقضاء الأمريكي والحكومة الأمريكية هم أكبر من يقوم بالقتل المحترف في ذلك البلد وقائمة ضحاياهم هي أطول قائمة. وإلغاء عقوبة الإعدام هو شبيه بالإمساك بـ(١٥٠) قاتل مرتبطين ببعض في حلقات في مكان واحد! ثانياً: أن المجتمع الذي يرى في قتل الإنسان إنسجاماً وتطابقاً مع القانون لايمكنه أبداً التصدي لتكرار نفس هذا العمل بين أوساط الناس. فإلغاء عقوبة الإعدام وإعلاء شأن حياة الإنسان وروحه، هي الخطوة الأولى في النضال ضد ثقافة القتل في المجتمع. وتبين الإحصاءات الرسمية بوضوح أن نسب القتل في هولندا والدول الإسكندنافية وبريطانيا والتي تمنع عقوبة الإعدام، اقلّ منها بدرجات كبيرة في المقارنة مع أمريكا (مع الأخذ بنظر الإعتبار النسب السكانية المختلفة).

خاوران: ما هو برأيكم الهدف الذي ينبغي تحقيقه من وراء معاقبة المجرمين؟

التتمة ص الاخيرة

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Ahmed. A. AL-Sattar

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY:RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

بمناسبة اليوم العالمي لإلغاء عقوبة الاعدام...

منصور حكمت: لا أعرف إن كانت كلمة عقوبة كلمة جيدة من أجل نظام قضائي إنساني أو غير جيدة. وبتصوري، فإن موضوع التصدي للجريمة وإزالة الأسس الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لها مترافق مع أولاً: على المجتمع أن يحمي نفسه من تكرار الجريمة من قبل المجرمين بأقل ما يمكنه من العنف وبأقل ما يمكن من سلب الحق في حياة روتينية من المجرمين. ثانياً: أن يساعد المجتمع في تغير هؤلاء الأفراد. وبتصوري ينبغي إلغاء العقوبات ذات الطابع الإنتقامي والهادفة للإعتبار. علينا أن نصل الى مكانة ودرجة من إنقطاع المجتمع وقطيعته مع العنف بحيث ينظر الى الحالات العنف مثل نظرته للكوارث الطبيعية، ويتعامل معها بمثل الشكل حيث عليه أن يساعد الضحايا وأن يسعى للوقوف بوجه الحالات التي من الممكن أن تحدث مستقبلياً أو التقليل من خسائرها وأضرارها، من دون إشاعة أجواء الحزن والأسف والألم والشعور بالمرارة.

خاوران: إذا كان عقوبة الإعدام بسبب الإعلاء من شأن و قيمة الإنسان وحقه في الحياة، في هذه الحالة كيف ينبغي تعقب مطلب حرية السجناء السياسيين الذين قتل بسبب عملياتهم بعض الناس الأبرياء؟ مثلاً ما الذي ينبغي القيام به إزاء حالة مناضل تسبب وضعه لقنبلة أو عبوة متفجرة في باص أو في مكان آخر بمقتل شخص أو مجموعة من الأشخاص؟ هل ينبغي المطالبة بإطلاق سراحه؟

منصور حكمت: أنا لا أطلق تسمية مناضل على شخص كان قد وضع قنبلة في حافلة نقل للركاب أو طائرة لنقل الناس المسافرين. ومن المؤسف أن هذا الأسلوب شاع في مرحلة معينة لدى بعض الحركات المشروعة ومن ثم نما وتطور الى فنٍ للقتل تحت راية العمل السياسي لدى بعض الحركات الرجعية. وليس لدي صياغة شاملة إزاء هؤلاء. فهذا مرتبط بالدولة التي يكونون معها في حالة حرب. وهو مرتبط أيضاً بالمعايير القضائية للبلد المشار إليه وشرعيته الحقوقية. ومرتبط بالأوضاع والظروف التي تم فيها الأمر. وبتصوري فإن ملف حاملي المتفجرات الذين يهاجمون أهدافاً غير عسكرية ليس ملفاً سياسياً. من الممكن ايراد أدلة سياسية للتخفيف من وطأة الجريمة وحتى تبريرها، ألا أن نفس هذا الملف ليس ملفاً سياسياً. وفي خاتمة المطاف أود التذكير بأن إذا كان مقرراً التصدي لأشخاص هاجموا بالقنابل اناساً غير عسكريين ومحاكمتهم، فإن هناك سبعة أو ثمانية رؤساء دول ورؤساء وزراء حكومات غربيين ومئات البيروقراطيين والجنرالات والقادة الأمريكيين والأوروبيين الذين سيكونون في مقدمة المتهمين. إنني لا أرى أي فرق بين تيموني مال واي الذي قام بجريمته البشعة في تفجيرات أوكلاهوما وبين أولئك الأشخاص الذين يلقون بقنابلهم ومتفجراتهم على بيوت ومساكن ومدارس الناس في بغداد ويقتلونهم.

خاوران: إذا كان الجواب منفياً في هذه الحالة أية سلطة ينبغي أن تحاكم هذا الشخص؟

منصور حكمت: إنها السلطة التي تملك شرعيتها من الناحية الحقوقية. فالحكومات المستبدة وحسب تعريفها فاقدة للشرعية. وبتصوري من الممكن تشكيل أو إيجاد محاكم يمكن القبول بها في نفس العالم البرجوازي لمحاكمة الجنرال شوارتسكوف وأمثاله وبن لادن وأمثاله.

خاوران: وإذا كان الجواب مثبتاً في هذه الحالة ما هو تعريفكم للسجين السياسي؟

منصور حكمت: بتصوري هناك مقولتين هما مقولة السجين السياسي وأسير الحرب لهما صلة بهذا الموضوع. فالسجين السياسي هو الشخص الذي سجن بجريمة معارضته للدولة. السجين السياسي وفق التعريف ينبغي أن يكون حراً ولا ينبغي محاكمته. إن شخصاً مارس نشاطه السياسي المناهض للحكومة لاينبغي اساساً إعتقاله. وأسير الحرب هو ايضاً لم يرتكب جريمة ولا ينبغي حرمانه من حقوقه ومن جملتها حريته. وهذا ليس موضوعاً فقط بين الدول والحكومات ينبغي الإلتزام به. بل بتصوري أن أعضاء منظمات النضال المسلح التي تعلن الحرب على حكوماتها الذين يتم أسرهم في العمليات العسكرية ينبغي أن يتمتعوا بحقوق أسرى الحرب. وينبغي تغيير القوانين الموجودة تغييراً تاماً يكون بصالح هؤلاء الأسرى. وبتصوري فإن سجن الفرد وحرمانه من الحياة الروتينية ينبغي منعه. ولكن من الممكن وجود قوانين تمنع الأسير من الإلتحاق المجدد بجيشه لحين نهاية الحرب أو لحين الإطمئنان من عدم رغبة الفرد في المشاركة مرة أخرى في الحرب. وفي خاتمة المطاف هناك مقولة أخرى هي جرائم الحرب. هذه المقولة ينبغي تعريفها بشكل منفصل مجدداً بحيث تشمل كل حالات الهجوم على قوى الأفراد غير العسكريين ووسائل المعيشة والرفاه لأولئك الأفراد. وقد شهدنا خلال السنوات الأخيرة أكبر وأبشع جرائم الحرب التي قامت بها جيوش الدول الغربية والمحلية في البلدان المختلفة، من مثل العراق ويوغسلافيا. ويتمشى اليوم الكثير من مجرمي الحرب بين الناس كقادة وأبطال قوميين والأبناء الوطنيين للأمم والشعوب المختلفة في حين يفترض أن نكون شهوداً في محاكمتهم.

خاوران: ما هو برأيكم أسباب إصرار وتلهف المسلمين الإصوليين لقتل مخالفيهم ومعارضيهم وإفناءهم خصوصاً معارضيهم في الفكر من المفكرين والمثقفين؟

منصور حكمت: إن مسألة إن كان الشخص ذو صلة بالقتل ثم يتحول الى مسلم أصولي أو بالعكس يكون في البداية مسلماً أصولياً ومن ثم يتحول الى قاتل ينفذ حكم الشريعة، هي مسألة ليست لديَّ الوسيلة المناسبة للتحقق والتدقيق فيها ولكنني على طمأنينة أن الإجابة كامنة في نفس سؤالكم.

لتكف ايادیکم عن النساء!

فارس محمود

او خارجها، مبني على الحب والمشاعر والاحترام والفرح و.... الخ. كيف لك ان تضرب أمرأه وتنام معها؟! افكرت قليلاً بمشاعرها واحساسها في تلك اللحظات المفترض ان تكون لحظات فرح وجمال وسعادة؟! هذا الموضوع غائب لسبب بسيط ان موضوعة الجنس، مثلما ذكرت، وفق هذا التقليد الاسلامي هي موضوعة الرجل واستمتاع الرجل فقط! عليها ان تلبي حاجاته مهما كان وضعها. أكانت متعبة، مرهقة من كثرة العمل المنزلي، «تعب مستلزمات الاطفال»، او متعكرة المزاج، لديها مشاكل نفسية او صحية، ليس لها رغبة والخ كلها «مبررات» غير كافية لدى ذلك المتغطرس جراء ذكوريته. لا تجبر المرأة على شيء لا ترغبه!! العلاقة ما بين الجنسين هي علاقة حرة وواعية. يدخلها الطرفان بصورة حرة ومتساوية، لا أفضلية لأحد على أحد ولا رغبة أحد تعلوا على الاخر، وليس لأحد منهم حق اضافي على الآخر. يدخلوها برضاهم المشترك التام. وقاعدتها هي الطلب وحق الاخر في القبول أو الرفض. ويمنع اطلاقا ممارسة اي من اشكال الضغط المادي والمعنوي. اساسها الطلب مرة واحدة (فتكرار الطلب والالحاح عليه حتى وان كان بشكل «لطيف» يعني درجة من ممارسة ضغط)، وان يكن ضغط «ناعم»، الا انه ضغط! وعلى اختلاف اشكال الضغوط «الناعمة» و«اللطيفة» منها مرفوض مطلقاً. وكل أمر مخالف ذلك يعد اغتصاب، وفي حالة الزواج، من الناحية القانونية والواقعية والاجتماعية، هو «اغتصاب الزوجية»، يُحاسب عليه المرء بصورة جدية. حتى في حالة قرر احد الطرفان ايقاف العملية لأي سبب كان، حتى ولو كانا في منتصفها، على الاخر ان يوقفها فوراً!! الجنس علاقة مشتركة وبدئها وانهائها مرهون بالقرار المشترك الحر والواعي للطرفين. ان هذه ابسط مستلزمات صلة سليمة مبنية على الاحترام والانسانية والاحساس بالطرف الاخر. فكلما احترمت مشاعر المرأة، كبرت في عينها. ومن لا يهمه ان يكبر في عينها الا ذاك الذي لا يراها انسانا مثله اساسا، انسانا من الدرجة الاولى! ان احترام شعور ورغبة المرأة وقرارها هو ابسط مقومات صلة حرة وانسانية بين البشر. كما ان ازاحة مثل تلك القيم الذكورية والدينية هي اول خطوات تحرر المجتمع وتحقق حرية المرأة.